



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

11 Mai 2009

11 ماي 2009

Mise au point

Herzenni dément avoir reçu 4 millions d'euros de la Commission européenne

Suite à une interview publiée dans l'édition du 5 mai 2009-N°1916, page 15 d'ALM, le Conseil consultatif des droits de l'Homme dément formellement avoir reçu 4 millions d'euros de la Commission européenne pour aider les ONG marocaines à promouvoir la culture des droits de l'Homme.

« **V**otre journal a publié dans son édition du 5 mai 2009 - N°1916, page 15, une interview avec M. Omar Louzi. Ce dernier a prétendu que la Commission européenne lui a indiqué qu'elle a versé 4 millions d'euros au CCDH pour qu'il aide les ONG marocaines à promouvoir la culture des droits humains.

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme dément formellement cette information. Le CCDH, n'a jamais reçu 4 millions d'euros de la Commission européenne pour qu'il aide les ONG marocaines à promouvoir la culture des droits de l'Homme. Les seuls fonds que le CCDH a reçus, en tant que porteur de projet, sont ceux destinés à la mise en œuvre de programmes définis et spécifiques, à savoir : Le programme de réparation communautaire : le CCDH a perçu un fonds de 3 millions d'euros pour la mise en œuvre de ce programme. Ce fonds est géré par la Fondation de la Caisse de dépôt et de gestion. Le processus d'élaboration du Plan



• Ahmed Herzenni, président du CCDH.

d'action national en matière de démocratie et de droits de l'Homme : le CCDH a perçu 2 millions d'euros gérés par un consortium européen qui assure l'assistance technique composée du bureau Euromed, de l'Institut danois des droits de l'Homme et du Réseau euro-méditerranée pour les droits de l'Homme. Le Conseil, n'a à ce jour, pas perçu de fonds directement de la part de la commission européenne.

Tous les fonds perçus sont gérés par des structures externes au CCDH de manière transparente». ■

المغرب/جهات/حقوق الانسان تقديم الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الانسان في لقاء بفاس

فاس 10 / 5 / ومع / تم امس السبت بفاس تقديم الارضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، التي أعدها المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، إلى ممثلي جمعيات المجتمع المدني العاملة في المجال.

وفي كلمة خلال هذا اللقاء، الذي نظم حول موضوع "التربية على حقوق الانسان: الحميلة والآفاق"، قال السيد حميد الكم مدير مركز التوثيق والاعلام والتكوين في مجال حقوق الانسان، التابع للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، أن هذه الارضية تعد مشروعا وطنيا يتطلب انخراط جميع مكونات الحقل الحقوقي.

وأبرز أن هذا المشروع يهدف بالدرجة الاولى، إلى إحداث دينامية لدى المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني حول الدفاع والنهوض بحقوق الإنسان وبصفة خاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

وأضاف أن هذه المبادرة، التي تعد ثمرة سنوات من التشاور بين مختلف الفاعلين، تشكل أساس المواطنة وأداة فعالة في خدمة تربية الأجيال الصاعدة على احترام التنوع والتعددية.

وقال إنه سيتم تنفيذ هذه الأرضية، التي أطلقت سنة 2007 والتي تركز على التربية وتكوين المهنيين والتحسيس، على مدى خمس سنوات، يتم تقسيمها على ثلاث مراحل تتعلق بالتحضير والتنفيذ والتقييم.

من جهته، استعرض السيد عبد العالي معلمي عن اللجنة المركزية للتربية على حقوق الإنسان بوزارة التربية الوطنية، الخطوط العريضة لاستراتيجية القطاع في مجال إعداد وتنفيذ ومواكبة برامج التربية على حقوق الإنسان وكذا الآفاق المستقبلية للنهوض بدور النظام التربوي.

وأكد أن الوزارة تعمل على مواكبة الجهود التي يتم القيام بها على المستوى الدولي للنهوض بثقافة حقوق الانسان.

ويهدف هذا اللقاء، الذي نظمه المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ومكتب الاعلام التابع للأمم المتحدة بالرباط ومنظمة العفو الدولية فرع المغرب، إلى تحسيس جمعيات المجتمع المدني بشأن تخليد السنة الدولية لتلقين حقوق الانسان، وتقديم تجربة المغرب في مجال التربية على حقوق الانسان وتطوير آليات التنسيق والتعاون بين الفاعلين العاملين في هذا المجال.

المغرب / بريد/ حقوق الانسان المعرض المتنقل للطوابع البريدية حول حقوق الانسان يحط الرحال بمدينة فاس

فاس / 9 / 5 / ومع / حط اليوم السبت بمدينة فاس المعرض المتنقل "طابع البريد وحقوق الإنسان" المنظم بمناسبة الذكرى الـ 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان, وذلك بعد ثلاث محطات همت مدن الرباط وطنجة ووجدة.

ويعكس هذا المعرض, الذي من المقرر أن يجوب العديد من مدن المملكة ويقدم الغنى المتنوع للطوابع البريدية التي تتناول موضوعات حقوق الإنسان, تعلق المغرب باحترام ميثاق حقوق الإنسان.

وينظم هذا المعرض المتنقل, الذي يصادف تنظيم مائدة مستديرة بفاس حول "التربية على حقوق الإنسان: حصيلة وآفاق", بريد المغرب بتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومكتب الإعلام التابع للأمم المتحدة بالرباط ومنظمة العفو الدولية - فرع المغرب.

وحسب المنظمين, فإن هذا المعرض يشكل مناسبة مواتية للتعريف بقيم الإنصاف والمساواة المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان, وذلك عبر طوابع بريدية تم إصدارها عبر العالم خلال عدة عقود من الزمن.

كما تشكل هذه التظاهرة محطة لإبراز العمل الذي يمكن أن تقوم به بشكل مشترك المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المساهمة في مسلسل الإصلاحات التي يشهدها المجتمع المغربي وذلك في احترام للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يشار إلى أن بريد المغرب أصدر 100 ألف طابع بريدي تخلد الذكرى الـ 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

Plate-forme citoyenne Promotion de la culture des droits de l'Homme

La plate-forme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, élaborée à l'initiative du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), a été présentée samedi à Fès aux représentants des organisations de la société civile oeuvrant dans le domaine des droits humains.

S'exprimant lors d'une table ronde organisée autour du thème «l'éducation aux droits de l'Homme : Bilan et perspectives », Hamid El Kam, directeur du centre de documentation, d'information et de formation en droits de l'Homme relevant du CCDH, a souligné que cette plate-forme se veut un projet national favorisant l'implication de l'ensemble des composantes du domaine des droits de l'Homme. Ce document vise en premier lieu à créer une dynamique mobilisant les départements gouvernementaux et les organisations de la société civile autour de la défense et la promotion des droits humains, notamment dans les domaines politique, social et culturel, a-t-il dit. Et d'ajouter que cette initiative, fruit de plusieurs années de concertations entre différents acteurs, constitue une base de citoyenneté et d'appartenance et un outil efficace au service de l'éducation des générations montantes au respect de la diversité. Elle fait également de l'appropriation par les citoyens d'une culture de droits de

l'Homme, marquée par le respect des valeurs humaines universelles et par leur application au quotidien, son cheval de bataille, a relevé M. El Kam.

Il s'agit là, selon lui, d'un projet en matière de droit, de culture et de pédagogie ayant des dimensions sociétales tendant principalement à influencer positivement sur les mentalités et la conduite des citoyens.

Lancée en 2007, cette plate-forme, dont les axes s'articulent autour de l'éducation, la formation des professionnels et la sensibilisation, sera mise en oeuvre sur une période de 5 ans répartie en 3 phases, à savoir la préparation, l'exécution et l'évaluation, a-t-il dit.

Pour sa part, Abdelali Maalmi du Comité central de l'éducation aux droits de l'Homme au ministère de l'Éducation nationale, a passé en revue les grandes lignes de la stratégie du secteur en matière d'élaboration, de mise en oeuvre et d'accompagnement des programmes d'éducation aux droits de l'Homme, ainsi que les perspectives de promotion des rôles du système éducatif dans le cadre de la continuité.

إصدار شعبة ختم بريدي بمناسبة السنة الدولية للتعليم حقوق الإنسان

العالمي لحقوق الإنسان، وذلك عبر طوابع بريدية تم إصدارها عبر العالم خلال عدة عقود من الزمن.

ويشار إلى أن بريد المغرب أصدر 100 ألف طابع بريدي تخلد الذكرى الـ60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والطلق المعرض في شهر دجنبر الماضي بمدينة الرباط وسيتم العمل بشعبة ختم «السنة الدولية للتعليم

في مجال حقوق الإنسان» الذي أصدره بريد المغرب على امتداد سنة 2009.

البيات التنسيق والتعاون في ما بينهم.

كما قدم فرع المغرب لمنظمة العفو الدولية، تجربته في مجال التربية على حقوق الإنسان، والصعوبات والأسئلة التي أطرقت، وقدم

استراتيجية جديدة من منسقاء حقوق لتجنب جيل جديد من منسقاء حقوق الإنسان، ويشكل معرض الطوابع البريدية الذي حظ الرحال بمدينة فاس بعد الرباط، طلبة ووجدة، مناسبة مواتية للتعريف بغير الإحصاف والمساواة المتضمنة في الإعلان

في سياق إعلان الأمم المتحدة سنة 2009

سنة دولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، وتنفيذا لأهداف الخطة العالمية للتربية على

حقوق الإنسان للأمم المتحدة (2005 - 2009) الداعية لتنفيذ برامج تعليم حقوق الإنسان وتطويرها في جميع القطاعات وكذلك إسبانيا في فتح نقاش حول تجربة المغرب في هذا المجال وتقييم حصيلتها وأهدافها المستقبلية، وتعمية الفاعلين حول التربية على حقوق

ويالتاسية، استعرض المشاركون في مائدة مستديرة احتضنها قصر المؤتمرات، حول

موضوع التربية على حقوق الإنسان في المغرب، الحصيلة والاتفاق، مجموعة من

البرامج والأنشطة التربوية التي تقوم على المشاركة وتهدف إلى تمكين الأفراد والجماعات من تنمية مهاراتهم ومهاراتهم واحترام مبادئ وقم حقوق الإنسان في شموليتها وكونها.

ويأتي إطلاق هذه الشعلة، حسب المنظمين،

□ الجريدة الأولى

أصدر بريد المغرب، أول أسس السبت بفاس، شعبة ختم بريدي بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية لتعليم حقوق الإنسان، كما أقيم معرض مرتبط بالطوابع البريدية وحقوق الإنسان، ويأتي تنظيم هذا النشاط بشراكة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ومركز الإعلام للأمم المتحدة، تخليدا للذكرى الـ60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

bits de l'Homme

المعرض المتنقل للطوابع البريدية حول حقوق الإنسان يحط الرحال بمدينة فاس

□ حط يوم السبت بمدينة فاس المعرض المتنقل «طابع البريد وحقوق الإنسان» المنظم بمناسبة الذكرى الـ 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بعد ثلاث محطات همت مدن الرباط وطنجة ووجدة.

ويعكس هذا المعرض، الذي من المقرر أن يجوب العديد من مدن المملكة ويقدم الغنى المتنوع للطوابع البريدية التي تتناول موضوعات حقوق الإنسان، تعلق المغرب باحترام ميثاق حقوق الإنسان.

وينظم هذا المعرض المتنقل، الذي يصادف تنظيم مائدة مستديرة بفاس حول «التربية على حقوق الإنسان: حصيلة وآفاق»، بريد المغرب بالتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومكتب الإعلام التابع للأمم المتحدة بالرباط ومنظمة العفو الدولية - فرع المغرب.

وحسب المنظمين، فإن هذا المعرض يشكل مناسبة مواتية للتعريف بقيم الإنصاف والمساواة المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك عبر طوابع بريدية تم إصدارها عبر العالم خلال عدة عقود من الزمن.

كما تشكل هذه التظاهرة محطة لإبراز العمل الذي يمكن أن تقوم به بشكل مشترك المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المساهمة في مسلسل الإصلاحات التي يشهدها المجتمع المغربي وذلك في احترام للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يشار إلى أن بريد المغرب أصدر 100 ألف طابع بريدي تخلد الذكرى الـ 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

Amnesty International souligne la "volonté politique" du Maroc de généraliser la culture des droits humains

La section marocaine d'Amnesty International (AI), M. Mohamed Sektaoui a souligné, samedi à Fès, la "volonté politique" du Maroc visant la généralisation de la culture des droits humains.

"L'intégration de l'éducation aux droits de l'Homme dans le cursus scolaire, l'intérêt de plus en plus croissant porté par la société civile à ce domaine et la volonté politique visant la généralisation de la culture des droits de l'Homme" sont autant de réalisations accomplies au Maroc, a dit M. Sektaoui, dans une déclaration à la presse en marge d'une table ronde organisée autour du thème "l'éducation aux droits de l'homme : Bilan et perspectives".

M. Sektaoui a mis l'accent sur l'action menée il y a une décennie par les organisations de la société civile et plu-

sieurs instances gouvernementales opérant dans le domaine de l'éducation aux droits de l'Homme, appelant, à cet égard, à fructifier les réalisations accomplies pour développer davantage ce domaine.

Il a par ailleurs plaidé pour la mobilisation de davantage de moyens pour étendre l'éducation aux droits de l'Homme à d'autres domaines ayant notamment trait à la mise en application des lois, au monde des affaires et la santé.

Abondant dans le même sens, Mme Touria Bouabid, coordinatrice du programme d'éducation sur les droits de l'Homme au sein d'AI-section Maroc, a relevé que les dernières années ont été marquées par la multiplication des clubs de droits de l'homme dans plusieurs établissements scolaires et la formation d'un nombre important de cadres dans ce domaine.

Elle a souligné que son organisation a apporté une pierre à l'édifice de l'éducation aux droits de l'homme au Maroc, à travers notamment la mise en place de partenariat avec les départements gouvernementaux et la société civile, la création d'un site web exclusivement consacré à l'éducation aux droits humains et la participation à la réalisation de la plateforme citoyenne de promotion de la culture des droits de l'homme.

Mme Bouabid a appelé, à cet effet, à accompagner ces programmes d'éducation aux droits de l'homme par des réformes législatives, accorder davantage d'intérêt à la planification, l'évaluation et le suivi de ces programmes et adopter une approche interactive en renforçant la participation de l'ensemble des intervenants dans ce domaine.

Initiée par le conseil consultatif des droits de l'homme, le bureau d'information des Nations unies à Rabat et Amnesty international-Maroc, cette rencontre vise à sensibiliser les acteurs de la société civile sur la célébration de l'année internationale de l'apprentissage des droits de l'homme, présenter l'expérience marocaine en matière d'éducation aux droits humains et de développer les mécanismes de coordination et de coopération entre les acteurs oeuvrant dans ce domaine.

AMNESTY INTERNATIONAL

Volonté du Maroc de généraliser la culture des droits humains

Le directeur général de la section marocaine d'Amnesty International (AI), Mohamed Sektaoui, a souligné, samedi à Fès, la «volonté politique» du Maroc visant la généralisation de la culture des droits humains. «L'intégration de l'éducation aux droits de l'Homme dans le cursus scolaire, l'intérêt de plus en plus croissant porté par la société civile à ce domaine et la volonté politique visant la généralisation de la culture des droits de l'Homme» sont autant de réalisations accomplies au Maroc, a dit M. Sektaoui, dans une déclaration à la presse en marge d'une table ronde organisée autour du thème «l'éducation aux droits de l'homme : Bilan et perspectives».

الاتحاد ينتظر رد المجلس الاستشاري حول مذكرة بنبركة

المجلس يعد تقريرا مفصلا عما أنجزه من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وخطوات التحري في قضية الاغتيال

الإنصاف والمصالحة، إذ يرتقب أن يصدر المجلس تقريرا مفصلا عما أنجزه من توصيات تركتها هيئة الإنصاف والمصالحة. وشارك نحو 500 شخص، من هيئات سياسية أخرى ومنظمات حقوقية، في الوقفة التي قرر المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي تنظيمها أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، للتذيد بتصريحات، حميد شباط، عضو المكتب التنفيذي لحزب الاستقلال، المسببة إلى أحد رموز الحزب، وهي الاتهامات التي وصلت إلى حد وصف وزراء الاتحاد الاشتراكي في الحكومة، الذين غابوا جميعا عن الوقفة، بالازدواجية في الخطاب.

وظل «استدعاء» قاضي التحقيق الفرنسي باتريك راماييل للمسؤولين المغربي في قضية المهدي بنبركة، محط خلاف بين القضاء المغربي ونظيره الفرنسي، وهو الأمر الذي عطل الإنصاف القضائية، فيما سيطل القاضي الفرنسي في وقت لاحق الاستماع إلى عدد من المسؤولين في الأجهزة الأمنية المغربية، وزيارة عددا من المواقع والمخافر السرية، من بينها مخفر سري يقع بضواحي مدينة الرباط في الوقت الذي تحتفظ فيه الرباط من مطالب قاضي التحقيق الفرنسي بعد اتهامه بتسييس الملف واستغلاله في خدمة أطراف أجنبية.

إحسان الحافظي



(أرشيف)

وقفة احتجاجية سابقة للمطالبة بمصير المفقودين والمختطفين

بالإشارة إلى أن «الفرصة كانت سانحة جدا لكي يتوضح المغربي في عدد من الأحداث التي وقعت بالفعل في تلك الفترات»، معتبرا أن المعنيين بتلك المرحلة «لم ينتهزوا ولم يستغلوا هذه الفرصة كما ينبغي»، مضيفا أنه في ما يتعلق بقضية المهدي بنبركة فإن المجلس الاستشاري اشتغل على المعطيات التي ورثها عن هيئة

وأضافت المصادر نفسها، أن قيادة الاتحاد اعتبرت أن كشف الحقيقة في القضية موضوع المذكرة، مسؤولية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بالنظر إلى الأمر يتعلق بواحدة من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خلال فترة اشتغالها على الملف، مؤكدة أن رئيس المجلس، أحمد حرزني أبقى تفهمه لمطالب الاتحاد الاشتراكي،

يتعلق بواحدة من الحالات التي ظلت عالقة رغم الأبحاث والتحقيقات التي باشرتها هيئة الإنصاف والمصالحة حول الملف منذ تأسيسها إلى نهاية مهامها بتقديم تقرير لم يقدم جديدا في ما يتعلق بظروف وملابسات والأطراف المتورطة في اغتيال بنبركة منتصف الستينات بالعاصمة الفرنسية باريس.

وعد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرد كتابة على مذكرة قدمها وفد من المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، على هامش الوقفة الاحتجاجية التي نظمها أمام المجلس تنديدا بالتصريحات المسببة إلى المهدي بنبركة. وكشفت مصادر اتحادية أن كلام حرزني قدم ما يشبه اعترافا بالعجز عن الوصول إلى الحقيقة كاملة في ما يتعلق بملف اختطاف واغتيال أحد أبرز قياديي الاتحاد سنوات الستينات، مضيفا أنه في الوقت الذي تمسك فيه وفد الاتحاد الاشتراكي بموقف يقضي أن يمر الطي النهائي للملفات سنوات الرصاص عبر كشف الحقيقة كاملة في ملف المهدي بنبركة، اعتبر رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن الرد سيكون مضمنا في مذكرة جوابية للمجلس في الأيام المقبلة.

وكشفت مصادر مطلعة، أن وفد الاتحاد الاشتراكي كان يتشكل من أعضاء المكتب السياسي للحزب، بينهم فتح الله ولعلو وحسن طارق ومحمد الأشعري، اطلعوا رئيس المجلس الاستشاري على مطالب الحزب قيادة وقواعد، ومطالب التنظيمات الحزبية اليسارية التي ارتبط تأسيسها غالبيتها بالفكر والقيم التي دافع عنها المهدي بنبركة، مشيرة إلى أن المسؤولين الحزبيين، طالبوا بالرد صراحة عن التصريحات التي تسببوا إلى شهداء الأحزاب السياسية، سيما أن الأمر

Radi épingle la DST

Mehdi Ben Barka, le célèbre opposant de Hassan II. (AFP)



Abdelouahed Radi, ministre de la Justice. (DR)

► **190 cas de disparus durant les années de plomb identifiés sur un total de 248.**

Avril, Genève a abrité une réunion de la commission contre la Torture, du Conseil des droits de l'Homme, le ministre de la Justice Abdelouahed Radi y était présent. Dans un rapport, présenté aux membres de cette commission il était surtout question des efforts menés par le Maroc pour l'harmonisation de sa législation nationale avec la Convention contre la Torture et autres peines ou traitements cruels.

Le Maroc s'est doté en 2004 de la loi 04.43 interdisant la torture et a même prévu des peines privatives de la liberté atteignant dans certains cas des peines 20 ans de prison assorties d'amendes oscillant entre 20.000 et 50.000 DH.

Depuis l'adoption de cette loi anti-torture, un total de 45 officiers de la police et 53 agents d'autorité ont fait l'objet de poursuites devant la justice. Un chiffre qui va crescendo. **Concernant les cas de disparitions forcées durant les années de plomb, le rapport affirme l'identification de 190 cas de disparus sur un total de 248. Sur ce sujet, il y a visiblement une différence entre le compte du ministère de la Justice et**

celui du CCDH. Le département d'Ahmed Herzenni parle seulement d'une vingtaine de cas de disparitions non élucidés.

Le rapport du ministère de la Justice a insisté sur le fait que les agents de la DST n'ont aucune autorité pour mener des arrestations. Une affirmation du ministre de la Justice qui est en totale contradiction avec les réalités du terrain. Pas plus tard que la semaine dernière cinq personnes ont été enlevées au Sahara par des sécu-

Le rapport présenté par Radi a avancé que le siège de la DST n'abrite aucun local de torture.

ritaires (Voir article en page 4). Devant la commission contre la torture relevant du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, le rapport présenté par Adelouahed Radi a avancé que le procureur du roi près du tribunal de Rabat a effectué une visite au siège de la DST et s'est rendu compte de l'absence d'un local dédié à la torture des détenus. Le rapport a également fait état d'une série de grèves de la faim menées par les détenus salafistes incarcérés dans différentes prison du royaume : 871 cas en 2007 et 627 en 2008, en nette diminution.

M.J





Ben Barka : la gauche se mobilise

► **Une réunion élargie est prévue pour le 19 mai.**

Face aux atteintes répétées à la mémoire de Mehdi Ben Barka, des sensibilités de la gauche se mobilisent. Samedi 9 mai, une réunion s'est tenue au siège du parti Annahj Addimocrati afin d'établir «un programme d'action aux objectifs culturels et politiques demandant d'abord la vérité sur la disparition de Ben Barka et ensuite une présentation de son combat et de sa stature nationale et internationale aux générations montantes», soutient Mohamed Abou Ennasser, membre du comité de la coor-

dination issu de cette rencontre. Par ailleurs, «une réunion élargie est prévue le 19 mai afin de fixer le programme d'action», confie une source proche de ce dossier.

Selon Abdellah El Harrif, le secrétaire général d'Annahj Addimocrati, ces réunions s'inscrivent dans le cadre «d'une part de la défense du choix révolutionnaire de Mehdi Ben Barka contre le Makhzen et d'autre part, contre toute les manœuvres menées par la mafia makhzeniënnne visant à falsifier et à dénaturer le combat de Mehdi Ben Barka».

La réunion de samedi a connu la participation notamment de représentants des formations politiques suivantes : Annahj, AMDH, PSU et l'USFP.

M.J